Journal of Al-Frahedis Arts, Tikrit University | Vol (13) Issue (47) Part II | September 2021 | Pages (187-207)

ISSN: 2663-8118 (Online) | ISSN: 2074-9554 (Print)

Journal of Al-Frahedis Arts

Article Available Online: Iraqi Scientific Academic Journals, Open Journals System

The Master Plan for The City of Ramadi, The Excesses, Problems and Solutions

Lecturer. Dr. Furat Hamid Suraih
E-Mail: dr.furatham@gmail.com
Mobile: +9647800328421

General Directorate of Anbar Education
The Ministry of Education
Al-Anbar
Iraq

***Keywords*:**
- Master Plan
- Urban Growth
- Population Growth
- Al-Ramadi City
- Basic Chart Analysis
- Basic Schema Problems

A R T I C L E I N F O

Article History:
Submitted: 01/06/2021
Accepted: 03/08/2021
Published: 20/09/2021

A B S T R A C T

The aim of the research is to capture abuses and problems that showed up in the city of Ramadi as a result going beyond it overrides, one of the most important, problems facing Iraqi cities which represents a new challenge to the plan cities nowadays are acting as existential threats the city has demolished its urban entity and thy search has found conclusions and recommendations and discrepancies excesses in thy number type and area of thy city including wastage in thy type and distort button of land uses than was planned in the basic plan of the city due to abuses as well than sur passing residential use over space green and orchards ,the search recommended that it be accounted for transgressors as states not numbers by a plan an overall strategy through which to orient future policies to reduce damage caused by abuse ,classify and treat as multiple different and formulas and processors.

© 2009 - 2021 College of Arts | Tikrit University

Tikrit University / College of Arts / Journal of Al-Frahedis Arts Tikrit University / College of Arts / Journa

* *Corresponding Author: Lecturer. Dr. Furat Hamid Suraih | General Directorate of Anbar Education, The Ministry of Education | Al-Anbar, Iraq | E-Mail: dr.furatham@gmail.com / Mobile: +9647800328421*

المخطط الأســـاس لمدينة الرمادي، التجاوزات، مشكلات وحلول

م. د. فرات حميد سريح
البريد الكتروني: dr.furatham@gmail.com
رقم الجوال: +9647800328421

المديرية العامة لتربية الأنبار
وزارة التربية
الأنبار
العراق

الكلمات المفتاحية:
- التصميم الاساس
- النمو الحضري
- النمو السكاني
- مدينة الرمادي
- تحليل المخطط الاساس
- مشكلات المخطط الاساس

معلومات المقالة:

تاريخ المقالة:
قدمت: ٢٠٢١/٠٦/٠١
قبلت: ٢٠٢١/٠٨/٠٣
نشرت: ٢٠٢١/٠٩/٢٠

الملخص

يهدف البحث الى الاحاطة بالتجاوزات و المشاكل التخطيطية التي ظهرت في مدينة الرمادي كنتيجة للتجاوز، فلتجاوزات واحدة من اهم المشاكل التي تواجه المدن العراقيّة والتي تمثل تحدي جديد لمخطط المدن في الوقت الحاضـــر، وتعمل على تهديد وجود المدينة وهدم كيانها الحضري، وتوصل البحث الى جمله من الاســـتنتاجات والتوصـــيات ومنها تباين التجاوزات في اعدادها وانواعها والمســاحات التي تشــغلها ضــمن المخطط الاســاس للمدينة، منها تغير في نوع وتوزيع استعمالات الأرض عن الذي كان مقرر لها في المخطط الأساس للمدينة بفعل التجاوزات، فضـلا عن تجاوز الاستعمال السكني على المساحات الخضراء والبساتين. واوصى البحث الى حصر المتجاوزين كحالات وليس اعداد، من خلال خطة استراتيجية شاملة التي يمكن من خلالها توجيه السياسات المستقبلية لتقليل حجم الاضـرار الناتجة عن التجاوزات وتصـنيفهم والتعامل معهم كشـرائح متعددة وبصيغ ومعالجات مختلفة.

© ٢٠٠٩ - ٢٠٢١ كلية الآداب | جامعة تكريت

جامعة تكريت / كلية الآداب / مجلة آداب الفراهيدي جامعة تكريت / كلية الآداب / مجلة آداب الفراهيدي جامعة تكريت / كلية الآداب / مجلة آداب

المقدمة

تعتبر دراسة تخطيط المناطق الحضرية من المواضيع المهمة التي يزداد الاهتمام بها في الوقت الحاضر في مجال التخطيط الحضري والإقليمي في العديد من دول العالم، لقد تم اختيار المنطقة المركزية لمدينة الرمادي دون غيرها من المراكز الحضرية لتكون لنا الجرأة على نقدها وتشخيصها، ثم محاولة وضع سياسات من النقد البناء والذي يهدف الى وضع استراتيجية التطور مستقبلا عن طريق التخطيط العام السليم.

مشكلة البحث:

١. تعد مشكلة التجاوزات من المشاكل الحضرية التي يعاني منها المخطط الأساس.

٢. ما المخطط الأساس؟ وكيف تتوزع استعمالات الأرض الحضرية في مدينة الرمادي ضمن مخططها الأساس؟

٣. ما أبرز المشكلات التخطيطية التي تعترض المخطط الأساس وتطوره في مدينة الرمادي؟

٤. ما المعالجات التخطيطية المناسبة للحد من مشكلة المخطط الأساس لمدينة الرمادي؟

فرضية البحث:

١. ادت ظاهرة التجاوزات عن وجود استعمالات الارض الحضرية متناقضة جنبا الى جنب في مكان واحد، مما أسفر عن تغير وتداخل في استعمالات الأرض الحضرية في مدينة الرمادي عن تلك التي حددها المخطط الاساس للمدينة.

٢. هنالك تفاوت مكاني في نوع التجاوزات وتوزيعها واتجاهاتها والتداعيات الناجمة عنها داخل المدينة فضلا عن اعدادها.

هدف البحث:

يسعى البحث الى ابراز دور الجغرافي في العمليات التخطيطية لتحليل المخطط الأساس لمدينة الرمادي، وإيجاد الحلول إزاء دورها في تحقيق رغبات سكانها بالشكل الأمثل بشكل خاص والمدن الجغرافية بشكل عام. كما هو واضح في خريطة (١) موقع الرمادي من المحافظة.

خريطة (١) موقع مدينة الرمادي من محافظة الانبار

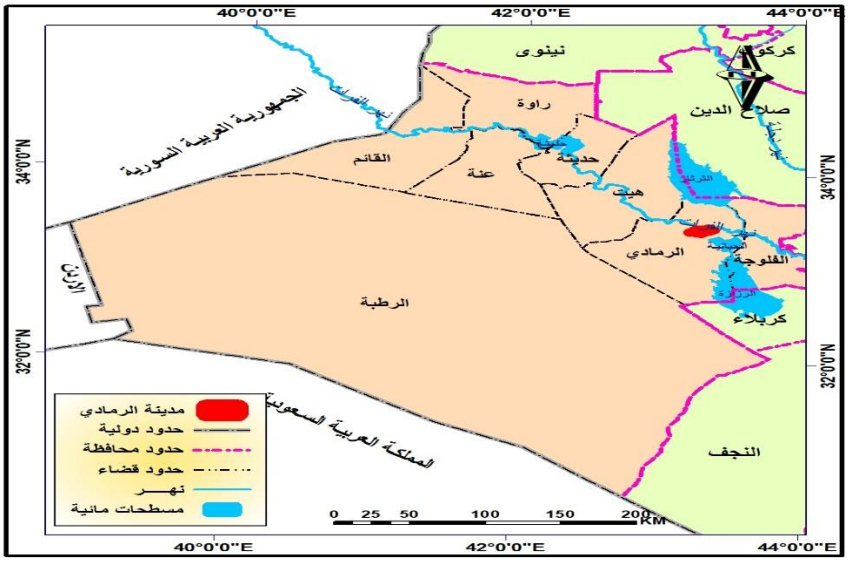

المصدر: وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خريطة الأنبار الادارية، لعام ٢٠٠٠، مقياس (١: ٥٠٠٠٠٠)

منهجية البحث:

أعتمد البحث على أكثر من منهج كوسيلة للوصول للغاية المنشودة وإيجاد الحلول لمشكلات التخطّيط الأساس لمدينة الرمادي، اذ أعتمد على المنهج الوصفي لتحلّيل مشكلات توزيع هذه الاستعمالات وايجاد حلول مناسبة لها، كما أعتمد المنهج التحليلي والوظيفي لتحليل وتوزيع استعمالات الأرض الحضرية في مدينة الرمادي فضلاً عن اعتماد البيانات الرسمية الصادرة عن دوائر الدولة ومؤسساتها والتي نصب موضوع البحث.

المبحث الاول: المخطط الاساس لمدّينة الرمادي:

أولاً: تعريفه:

المخطط الأساس:

هو يهدف الى تنظيم هيكل المدينة على المخطط الأساس عن طريق مجموعة من السياسات الحضرية للكشف عن إمكانية توجه وتطور المدينة واستعمالات الأرض الحضرية فيها بالشكل الذي يكفل تحقيق متطلبات السكان وامكانية رفع أداء المدينة [١] فمنهم من عد التصميم الأساس وثيقة تنظم وتحدد التوزيع المكاني المطلوب لاستعمالات ارض المدينة، فضلاً عن أنها توضح طبيعة الاستعمالات المختلفة وكثافتها سواء أكانت سكنية أم صناعية أم تجارية أم ترفيهية أم مواصلات ام شبكات المرافق والخدمات العامة [٢]. ويعرف بالتخطيط الشامل يهدف الى نمو وتنمية المدينة عمرانيا، اذ عمل على تنظيم المتغيرات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المدينة وتوجيهها لما يضمن زيادة كفاءتها وبطريقة متوازنة.

ثانياً: أهدافه:

أن اهداف التصميم الأساس للمدن يختلف باختلاف اهتمامات السكان عن بعضها البعض، وذلك بالنظر إلى الزمان، والمكان، والسكان أنفسهم، وهي من الأمور المهمة والمتطلبات الأساسية في حياة المجتمع، فكلما كانت الاتجاهات مختلفة والاهتمامات متعددة زادت نسبة المشاكل، وهنا يأتي دور التخطيط، اذ إن للتخطيط نظرة بعيدة ناتجة من عدة دراسات شاملة، اذ تختلف النظرة إلى التخطيط مع اختلاف المشاكل على مستوى الإقليمي أو القومي، وإيجاد الطموحات والأهداف التي تناسب هؤلاء المنسوبين، لتحقيق التوازن بين العمل والسكن، وبين الخدمات والسكّان، وللتخطيط عدة أهداف، منها، العمل على تحسين البيئة من أجل محاولة إيجاد عناصر للاستقرار وإيجاد النشاطات الاقتصادية المناسبة. ودراسة الأساليب الضرورية من أجل تحقيق الاستغلال الذي يتناسب مع الموارد المتاحة، والابتعاد عن ظاهرة الاستنزاف، والعمل على توجيه العمليات الخاصة في تنمية المجتمع، من أجل تحقيق الترفيه، والراحة، والأمان. وتوفير الخدمات بما يتناسب مع الكثافة السكانية في المناطق. والعمل على تنظيم الأنشطة داخل المدينة بالشكل الذي يناسب قوة العلاقة، بحيث ينعكس على حركة الأنشطة الخاصة بالمدينة [٣].

ثالثاً: مقومات نجاحه:

للتصميم الاساسي مواصفات معينة يجب ان يتصف بها إذا اريد له أدنى حد من النجاح وهي:

١. **الشمولية:** بمعنى أن يكون التصميم شاملاً لكل المدينة وإقليمها ولمختلف الفعاليات التي تؤديها المدينة لسكانها.

٢. **المرونة:** ينبغي توفر المرونة في التصـميم بحيث يتيح معالجة ما يطرأ من مشـاكل في أثناء تنفيذ المخطط.

٣. **القاعدة القانونية:** إذ أن دعم القانون للتصميم يجنب مخططات التصميم التعديل غير المسوّغ ويوفر المرونة للجهات التنفيذية في تنفيذ جزيئاته بشكل كامل من دون تشويه.

٤. **الدعم المالي:** هي القدرة المالية للدولة على إجراء الاستملاكات التي يتطلبها تنفيذ التصميم، بتغيير استعمالات الأرض وتعويض أصحاب العقارات التي يتعارض وجود عقاراتهم مع المخططات التفصيلية للتصميم، وتنفيذ مناطق الخدمات في الأحياء السكنية. فضلاً عن أن التصميم الأساس يتضمن تنفيذ شبكة طرق جديدة وخدمات، مما يستلزم وجود غطاء مالي لتنفيذها.

٥. **استيعاب الموروث المعِماري الموجود في المدينة،** بحيث لا تقطع جذور المدينة عن ماضيها وموروثها العِماري والتخطيطي، ومحاولة تجديده ومزاوجته مع التصـــميم الجديد، بأن يظهر التصميم المرحلية في التطور الذي شهدته المدينة من خلال الموائمة بين القديم والجديد.

٦. **العملية من حيث إمكانية التنفيذ،** وأن يبنى التصميم على أساس دراسة الواقع بشكل تفصيلي وعدم الإسراف في الخيال الذي يجعل عملية تنفيذ التصميم مستحيلة.

٧. **ضمان المشاركة الجماهيرية في عملية التخطيط وفي المراحل كافة،** فمن باب أولى أخذ رأيها بالمقررات الواردة فيه والاستئناس برأيها وتوعيتهم بأهمية هذهِ المشاركة، لأن الجماهير هي صاحبة المصلحة في هذا التصميم، وإفهامهم أن المصادقة على هذهِ الوثيقة (التصميم الأساسي) يجعل لها قوة قانونية توجب الالتزام بها وعدم مخالفتها [٤].

رابعاً: دور الجغرافي في اعداد التصميم الأساس:

للجغرافي الدور الكبير والفعال في مجال الدراسات الحضرية بصورة عامة وفي جغرافية المدن بصورة خاصة متجسدة بمشاركته في إعداد التصاميم الأساسية للمدن وتنفيذها كالآتي:

١. إن الجغرافي هو أحد المختصين الذين لهم دور مميز في فهم طبيعة النمو العمراني والوظيفي للمستوطنة الحضرية.

٢. يسهم الجغرافي بدور كبير في دراسة استعمالات الأرض في المدينة.

٣. يسهم الجغرافي في دراسة العلاقة المكانية بين المدينة وإقليمها الوظيفي كما يقوم بدراسة علاقة المدينة مع المدن الأخرى ضمن الإقليم الجغرافي.

٤. يسهم الجغرافي بدور كبير في عملية المسوحات وجمع المعلومات ميدانياً وكذلك رسم الخرائط وتسقيط المعلومات عليها.

٥. للجغرافي دور كبير في دراسة الواقع الحالي للمدينة المراد وضع تصميم أساسي لها سواء، أكان ذلك من حيث دراسة الهيكل العمراني أم البنية الاقتصادية أو الاجتماعية لها، فضلاً عن دراسة المعطيات الجغرافية الطبيعية للمدينة (التضاريس، والمناخ، والتربة والنبات الطبيعي، وموارد المياه، والتركيب الجيولوجي).

٦. يقوم الجغرافي بدراسة وتحليل العلاقة بين المستوطنات الريفية والحضرية سواء من حيث الحجم أو الوظيفة أو التوزيع الجغرافي.

٧. للجغرافي دور بارز في عملية دراسة السكان، من حيث توزيعهم أو تركيبهم النوعي والعمري أو التركيب الاقتصادي لهم.

٨. يشارك الجغرافي بدراسة تطور المدينة واستيعابه بمراحل مورفولوجية مميزة مما تعكس طبيعة المتغيرات لكل مرحلة وصيغ تفاعلها مما ينعكس على الشكل التخطيطي للمستوطنة الحضرية [٥].

ونستنتج مما تقدم بأن الجغرافي يستطيع أن يشارك مشاركة فعالة وجادة من خلال خبراته ومهاراته، وقاعدة المعلومات التي يمتلكها في كل مرحلة من مراحل إعداد التصميم الأساسي للمدينة.

المبحث الثاني:

أولاً: النمو الحضري لمدينة الرمادي:

التحضر هو ظاهرة انتقال الأسر من المناطق الريفية وما يحملونه أفرادها من أفكار ومعتقدات وعادات وعلاقات إلى المراكز الحضرية، ان التحضر عملية من عمليات التغير الاجتماعي يتم بواسطتها انتقال اهل الريف الى المدن واكتسابهم تدريجيا انماط التحضر [٦]. وبعد استقرارهم يحاولون الاندماج والتكيف بالتدريج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة في أماكن تواجدهم داخل المدينة.

ان مفهوم التحضر هو اوسع بكثير واشمل من مفهوم النمو الحضري والذي يعني نمو المدن عدديا ونوعيا ومجاليا او نسبة التحضر أي نسبة السكان الحضر من اجمالي السكان او مفهوم الحضرية أي اكتساب السلوك الحضري [٧].

ثانياً: النمو السكاني لمدينة الرمادي:

يقصد بالنمو السكاني مقدار الزيادة السنوية التي تطرأ على عدد السكان نتيجة عاملين هما، النمو الطبيعي ويقصد به الفرق بين الولادات والوفيات، فضلا عن النمو غير الطبيعي المتمثل بالهجرة سواء الداخلية والخارجية. تعد مدينة الرمادي إحدى المدن العراقية التي تتميز بمعدل نمو سكاني مرتفع إذ ازداد عدد السكان من (٧٩٠٧) عام (١٩٥٧) الى (٤٣٨١٩) عام (٢٠١٨) جدول (١)، شكل (١).

جدول (١) النمو السكاني في مدينة الرمادي للمدة (١٩٤٧-٢٠١٨)

ت	السنة	عدد السكان (نسمة)	الزيادة الاجمالية (نسمة)	معدل النمو السنوي (%)
١	١٩٤٧	٩٩١٩	—	—
٢	١٩٥٧	١٧٨٢٦	٧٩٠٧	٦

٣	١٩٦٥	٢٩٢٦٥	١١٤٣٩	٦،٤
٤	١٩٧٠	٣٧٦٧٤	٨٤٠٩	٥،٢
٥	١٩٧٧	٦١٢٩٩	٢٣٦٢٥	٧،٢
٦	١٩٨٧	١٢٤٣٣١	٦٣٠٣٢	٧،٣
٧	١٩٩٧	١٦٣٢٦٤	٣٨٩٣٣	٢،٨
٨	٢٠١٠	٢٢١٦٠١	٥٨٣٣٧	٢،٤
٩	٢٠١٩	٢٦٥٤٢٠	٤٣٨١٩	٢،٤

المصدر:

١. المملكة العراقية، وزارة الشؤون الاجتماعية، مديرية النفوس العامة، احصاء السكان لسنة ١٩٤٧, لوائي بغداد والرمادي، جدول (٢)، ص٤٧. ٢

٢. الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، مديرية النفوس العامة، لمجموعة الاحصائية لتسجيل لسنة ١٩٥٧، مطبعة المعارف، بغداد، جدول (٨)، ص٢٢٠.

٣. لجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، مديرية الاحوال المدنية العامة، بغداد، تعداد السكان لعام ١٩٦٥، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، ١٩٧٣، بغداد، رقم الجدول (١) ، ص١٥

٤. الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعدادات (١٩٧٧ – ١٩٨٧ – ١٩٩٧) جداول خاصة بمحافظة الانبار، بيانات غير منشورة.

٥. الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للحصر والترقيم، هيئة التعداد العام والدراسات السكانية، نتائج ترقيم المباني وحصر السكان لسنة ٢٠١٠ , بيانات غير منشورة.

٦. اسقاطات السكان لسنة ٢٠١٨ على اخر إحصاء نتائج ترقيم المباني وحصر السكان لسنة ٢٠١٠ بتطبيق معادلة احتساب نمو السكان ($Pn = \left(\frac{r}{100} + 1\right)^t x\, PI$) أذ إن Pn = التعداد المراد تقديره (المستقبلي). r = معدل النمو السنوي. PI = التعداد الثاني (اللاحق). t= عدد السنوات المراد تقديرها. (المصدر: عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، الجزء الأول، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٢، ص٣٢٤).

٧. استخرج معدل النمو من معادلة الأمم المتحدة (النمو المركب) لقياس النمو السكاني

$$R = \left(t\sqrt{\frac{p1}{po}} - 1 \right) \times 100$$

أذ إن r = معدل النمو السنوي. PI = التعداد الثاني (اللاحق). PO = التعداد الأول (السابق). t= عدد السنوات بين التعدادين. (المصدر: عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، الجزء الأول، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٩١).

شكل (١) نمو السكان في مدينة الرمادي للمدة من ١٩٤٧-٢٠١٨

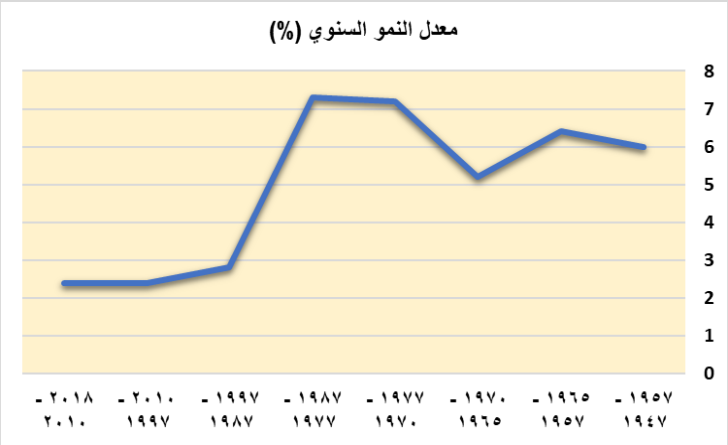

المصدر: جدول (١)

اذ بلغ عدد سكان المدينة سنة ١٩٦٥ (٢٩٢٦٥) نسمة وبمعدل نمو قدرة (٦.٤٪)، ومن الجدير بالذكر ان معدل النمو السكاني للمدينة لم يستمر على وتيرة واحدة، في حين مثل عدد السكان في تعداد (١٩٧٠)، (٣٧٦٧٤) نسمة مسجلاً انخفاضا ملحوظاً في هذه المدة اذ بلغ (٥.٢٪)، بسبب الركود النسبي في اقتصاد المدينة في ذلك الوقت والناجم من قلة الاستثمارات في المدينة. أما في تعداد ١٩٧٧ فقد سجل سكان المدينة زيادة واضحة، اذ بلغ عددهم (٦١٢٩٩) نسمة وسجل معدل النمو زيادة ملحوظة فبلغ (٧.٢٪)، واستمرت الزيادة في معدل النمو حتى تعداد (١٩٨٧)، فقد بلغ عدد السكان (١٢٤٣٣١) نسمة وبنمو سنوي عالٍ جدا بمقدار (٧.٣٪)، والسبب يعود إلى الهجرة السكانية إلى المدينة، وذلك بسبب تدهور الوضع الزراعي في الريف يقابله توفر فرص العمل في المدينة، نتيجة إقامة المشاريع الخدمية واتساع نطاقها لكون المدينة مركز المحافظة الإداري، اذ قامت الحكومة بخطط تنموية استثمارية كبرى والتي أصبحت فيما بعد اقطاب جذب للقوى العاملة مما أدى إلى دفع المستوى المعاشي للفرد، أما في بداية عقد الثمانينيات فقد استقطبت المدينة أعداداً كبيرة من السكان الذين يستوطنون المحافظات المحاذية للحدود الإيرانية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية.

أما في تعداد عام (١٩٩٧) فقد هبط معدل النمو السكاني هبوطاً حاداً بلغ عدد السكان (١٦٣٢٦٤) نسمة وبمعدل نمو سنوي (٢.٨٪) ويرجع أسباب هذا الانخفاض إلى الحربين حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ التي خاضها العراق، والتي أثرت سلباً في جميع أنحاء البلاد ومنها مدينة الرمادي، فضلاً عن الحصار الاقتصادي الذي فرض على البلد وانعكاساته على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والصحي والخدمي وهجرة الشباب إلى خارج البلاد، فضلا عن توقف الهجرة من الريف الى المدينة، اذ اخذت هذه المعدلات نحو حالة التوازن الطبيعية نتيجة لتوازن في عملية التنمية المكانية للمستقرات البشرية في محافظات القطر كافة بخصوص توفر فرص عمل وخدمات مجتمعية [٨].

أما سنة (٢٠١٠) فقد بلغ عدد السكان (٢٢١٦٠١) نسمة وبمعدل نمو سنوي (٢.٤٪)، وتقديرات سنة (٢٠١٩) حسب هذا المعدل مثلت (٢٦٥٤٢٠) نسمة ويبدو ان معدل النمو السكاني قد هبط أيضا، ويعود انخفاض هذا المعدل مقارنة بالمدة (١٩٦٥-١٩٨٧) الى استمرار الحصار الاقتصادي الذي تتوج في سنة (٢٠٠٣) بحدوث الحرب التي شنتها أمريكا، أدت الى توقف عجلة الاقتصاد الوطني بالكامل، وقد شجعت الحرب وما الت اليه من اوضاع، التجاوز على مساحات واسعة من الأراضي الخضراء المتبقية في المدينة ،وعدم تطبيق القانون الذي أصبح واضحاً بتشييد المساكن والمشاريع الحكومية والأهلية، وأن من أهم الشواهد هو اقتطاع مساحات واسعة من الغابات والمساحات والمناطق الخضراء والبساتين لتشهد نموذجا للجزرات الريفية التي يحتضنها النسيج الحضري للمدينة.

المبحث الثالث: تحليل المخطط الاساس لمدينة الرمادي:

أولاً: الاستعمالات السكنية:

تعد الاستعمالات السكنية من اهم استعمالات الأرض، وتظهر أهميتها من خلال النسبة التي تشغلها من المساحة المبنية او الكلية للمدينة، وغالباً ما ترتفع هذه النسبة مقارنة بالاستعمالات الاخرى سواء كان ذلك في البلدان المتطورة أو النامية، أن ارتفاع نسبة هذا الاستعمال في معظم المدن العربية يعود الى امتدادها أفقيا، اما مدينة الرمادي فانها تقع ضمن هذه النسبة، اذ بلغت مساحة الاستعمال السكني فيها (٣٨.٣٩٩) هكتار من مساحة المدينة، كما انها تمثل المحرك الاول لنموها باعتبارها تحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة ومن خلال الجدول (٢) ان الاستعمال السكني يأتي في مقدمة استعمالات الارض الحضرية لمدينة الرمادي.

جدول (٢) استعمالات الارض لمدينة الرمادي للمده (٢٠١٤-٢٠٣٣)

ت	الاستعمالات	م المشيدة هكتار	%	م المقترحة هكتار	%	مجموع المساحة هكتار	%
١	السكني/ الافقي	٢١٨٣،١	٤١،٥	١٦٣١،٦		٣٨١٤،٧	٢٥،٠
	العمودي	٢٨،٨	٠،٥	٤٩٦،٢	٢٣،٢ ٧،٠	٢٥٢	٣،٤
٢	التجاري/ المنطقة المركزية	٥٠،١	١،٠	٢٩،٢	٠،٤	٧٩،٣	٠،٥
	المحاور التجارية	٦٩.٩	١،٣	_	_	٦٩،٩	٠،٥
٣	الصناعي	١٨١،٦	٣،٥	٣٢٩،٩	٤،٧	٥١١،٥	٣،٤
٤	النقل	١٢١٤،٦	٢٣،١	١٣٢٢،٩	١٨،٩	٢٥٣٧،٥	١٦،٧
٥	التعليمي	٣٢١،٣	٦،١	١٣٢،٤	١،٩	٤٥٣،٧	٣،٠
٦	الصحي	١٨,٨	٠،٤	٧٧،٣	١,١	٩٦،١	٠،٦
٧	الديني	١٥	٠،٣	٩،٨	٠،١	٢٤،٨	٠،٢
٨	المباني العامة	١٥١،٧	٢،٩	٧٥٥	١٠،٨	٩٠٦،٧	٦،٠
	المجموع	**٤٢٣٤،٩**		**٤٧٨٤،٣**		٨٧٧٣،٢	

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد:

١. **جمهورية العراق، وزارة البلديات والاشغال العامة، مديرية التخطيط العمراني، استراتيجية تطوير مدينة الرمادي وتحديث المخطط الاساس لها رقم ٦٣٢٧ لسنة، ٢٠١٣ مقياس (١.١٠٠٠٠٠).**

٢. **استخرجت المساحة باستخدام برنامج (ARC GIS-1)**

وهي موزعة على نوعين من السكن وهي سكن افقي وسكن عمودي:

١. السكن الافقي:

بلغت مساحة السكن الافقي (٣٨١٤.٧) هكتار وبنسبة (٢٥٪) من مجموع المساحة الكلية للمدينة توزعت مساحة السكن الافقي ما بين المشيد البالغة مساحته (٢١٨٣.١) هكتار وبنسبة (٤١.٥٪) من مجموع الاستعمالات المشيدة للمدينة، بينما بلغ مساحة المقترحة منها (١٦٣١.٦) هكتار وبنسبة (٢٣.٢٪) من مجموع مساحة الاستعمالات المقترحة للمدينة خريطة (٢).

٢. السكن العمودي:

بلغت مساحة السكن العمودي (٢٥٢) هكتار وبنسبة (٣.٤٪) من مجموع المساحة الاستعمالات الكلية للمدينة. شكلت هذه المساحة نسبة صغيرة من مجموع الاستعمال السكني البالغ (٤٣٣٩.٧) بنسبة (٢٨.٤٪) من المجموع الكلي للمدينة. وتعد هذه النسبة قليلة مقارنة بالمعيار المعتمد من قبل وزارة الاعمار والأسكان البالغة (٤٠٪) من مجموع مساحة لاستعمال السكني. توزعت مساحة السكن العمودي ما بين المشيد وتبلغ مساحة (٢٨.٨) هكتارا وبنسبة (٠.٥٪) من مجموع المساحة الكلية للاستعمالات المشيدة، في حين تبلغ مساحة السكن العمودي المقترح (٤٩٦.٢) هكتار. وبنسبة (٧٪) من مجموع المساحة الكلية للاستعمالات المقترحة. ان المجمعات الموجودة في المدينة جميعها تتكون من ثلاثة طوابق فقط.

خريطة (٢) الأحياء السكنية لمدينة الرمادي لعام ٢٠٢٠

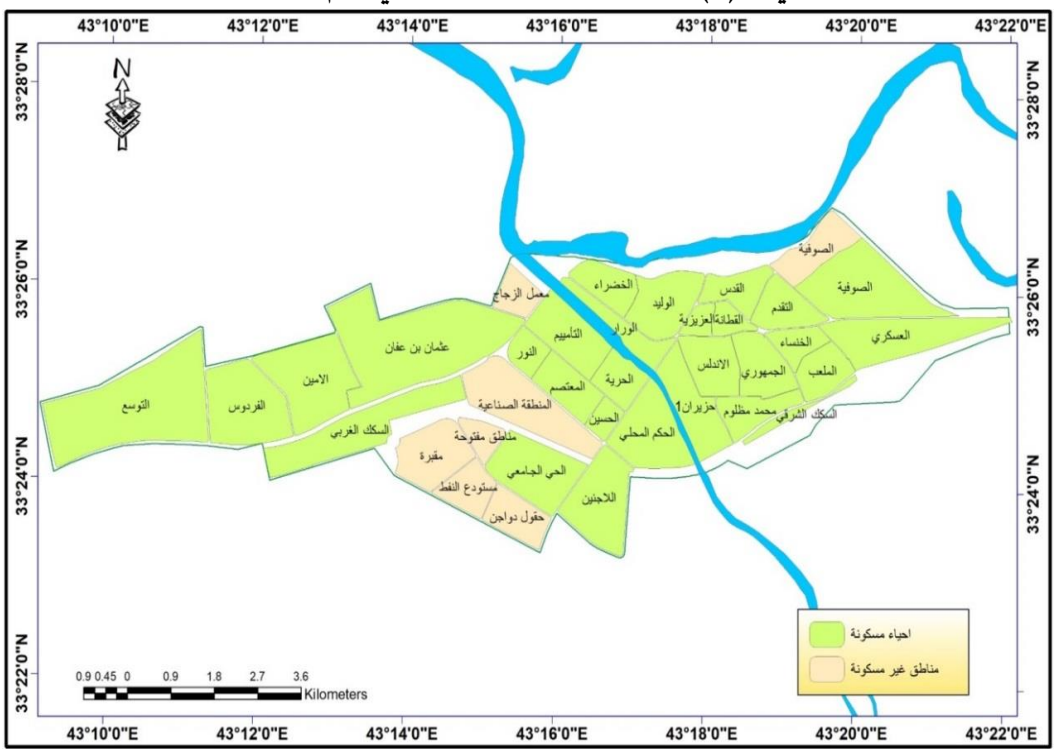

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة، مديرية التخطيط العمراني، استراتيجية تطوير وتحديث مدينة الرمادي التصميم الأساس، رقم (٣٩٦)، لعام ١٩٩٣، مقياس (١:١٠٠٠٠)

عدى مجمع العمارات السكنية التابعة لوزارة الاسكان في حي التوسع اذ تتكون العمارة الواحدة من اربعة طوابق. يرى بعض المختصون في موضوع الاسكان ان البناية التي تتكون من ثلاث طوابق لا تعد من نمط البناء السكني العمودي وانما تصنف ضمن نمط البناء الافقي، لان كثافتها السكانية والسكنية هي أقرب الى النمط الافقي منه الى العمودي [٩]. وتوجد في مدينة الرمادي اربع مجمعات سكنية عمودية في الاحياء، (الورار في الجزء الغربي، عثمان بن عفان، المعتصم، التوسع)، وأن عدم انتشار نمط السكن العمودي في مدينة الرمادي يعزى الى عوامل اجتماعية مرتبطة بعادات وتقاليد المجتمع لا سيما الأسر القادمة من الريف فضلا عن رداءة الخدمات المتصلة بهذا النمط من السكن مثل الماء النقي والمجاري والانارة.

مما تقدم ان نمط السكن العمودي في مدينة الرمادي لا يتناسب مع حجم المشكلة السكنية التي تمر بها المدينة لو تم الاهتمام بالسكن العمودي بصورته الصحيحة لساعد ذلك على معالجة ولو جزء بسيطا من هذه المشكلة، لأنه يتميز بصغر المساحة التي يستغلها قياساً الى النمط البناء السكني الفقي. اما في ما يخص السكن العمودي المقترح، فقد قسم الى عشرة محلات سكنية محلة واحدة تقع في الصناعة الشرقية في الجزء الشرقي من المدينة، بينما تقع التسع محلات الباقية في منطقة التوسع في الجزء الغربي منها (١٠).

ثانياً: الاستعمالات التجارية:

يعد الاستعمال التجاري من أهم استعمالات الارض في المدينة وغالباً ما يمثل في مركز المدينة في المنطقة القديمة التي تمثل نواة المدينة ومراحل نموها الاولى وبهذا فهو يسطر على أعلى قيمة من الارض الحضرية، شغل الاستعمال التجاري مساحة (١٤٩.٢) هكتار وبنسبة (١٪) من مجموع المساحة الكلية للمدينة. وعلى الرغم من صغر المساحة التي يحتلها هذا الاستعمال في المدينة، الا ان الخدمات التي يقدمها لا تقتصر على سكان المدينة و حدهم بل تصل الى إقليمها، وتزداد مساحة هذا الاستعمال كلما زادت علاقات المدينة التجارية وكبر حجمها حتى تصبح تلك العلاقات على مستوى القطر ويقسم الاستعمال التجاري الى قسمين:

١. **المنطقة التجارية المركزية:** بلغت مساحة هذه المنطقة (٢٩.٣) هكتار وبنسبة (٣.١٪) من مجموع المساحة الكلية للمدينة، وبلغ مساحة المقترح منها (٧٩.٣) هكتار وبنسبة (٠.٥٪) من مجموع مساحة الاستعمالات المقترحة، بينما بلغ المشيد منها (٢٩.٢) هكتار وبنسبة (٠.٤٪) من مجموع مساحة الاستعمالات المشيدة.

٢. **محاور تجارية مشيدة:** بلغ مجموع مساحة هذا الشوارع (٦٩.٦) هكتار وبنسبة (٠.٥٪) من مجموع المساحة الكلية للمدينة وتصنف هذه الشوارع الى عدة أصناف (الشوارع الثانوية، الشوارع الرئيسية، الشوارع الشريانية).

ثالثاً: استعمالات الارض الصناعية:

تعد الوظيفة الصناعية من الوظائف الرئيسية في المدينة اذ تؤكد الآراء ان هناك علاقة متبادلة بين التطور الصناعي والنمو الحضري، اذ حظيت العلاقة بين الصناعة والتحضر باهتمام المختصين في هذا المجال، وان كلا منهما يحدد بينة المدينة والمناطق المحيطة بها ذا ان حصتها تزداد ونطاقها يتسع مع توسع المدينة [١١] وبالرغم من اهمية هذه الوظيفة إلا أن ما تشغله من حيز مكاني ما مازال قليلا مقارنة بالوظائف الاخرى شغل هذا الاستعمال مساحة تقدر (٥١١.٥) هكتار وبنسبة (٣.٤٪) من مجموع المساحة الكلية للمدينة وتوزعت استعمالات الارض الصناعية في منطقة الدراسة الى ما يأتي:

١. **استعمالات الارض الصناعية المشيدة:**

شغلت هذه الاستعمالات مساحة (١٨١.٦) هكتار، وبنسبة (٣.٥٪) من مجموع مساحة الاستعمالات المشيدة. وتتوزع الصناعات في المنطقة الاتية:

- **المنطقة الصناعية المركزية:** أغلبها صناعات غذائية او نسيجة ورقية وصناعة الموبيليات وكذلك ورش الحدادة، ومحلات تصليح السيارات والمعدات الكهربائية والمنزلية ومعامل الخياطة ومحال صياغة الذهب في شارع الصاغة. وتتصف هذا الصناعات بكونها صناعات خفيفة، وتكون صناعات حرفية في الاغلب تحتل مكان صغير الحجم [١٢].
- **المنطقة الصناعية الغربية والجنوبية الغربية:** يعد معمل الزجاج والسيراميك في مقدمة المنشآت الصناعية، اذ تم توطين معمل الزجاج والسيراميك في الجزء الغربي من المدينة غرب نهر الفرات، وعلى امتداد الشارع الدولي، وكذلك محال تصليح السيارات وكراجات الغسل والتشحيم.
- **المنطقة الصناعية الشرقية:** حدد هذا الموقع ضمن المخطط الاساس لمدنية الرمادي لعام ١٩٧٢ وتركزت فيها محلات تصليح السيارات وإدامتها وكذلك معمل للنسيج واخر للألمنيوم، ومعمل الصناعة المسامير وأكياس البلاستك ومعامل الثلج وورش الصناعة الافران والتنانير، وقد تم الغاء هذه المنطقة ضمن مخطط الاساس لمدينة الرمادي الحالي اذ تم تحويلها الى منطقة سكن عمودي نتيجة لتوسع المدينة، اذ اصبحت هذه المنطقة تشكل مصدر ازعاج لسكان المدينة.

٢. استعمالات الأرض الصناعية المقترحة:

تبلغ مساحتها (٣٢٩.٩) هكتار وبنسبة (٤.٧٪) من مجموع المساحة الاستعمالات المقترحة للمدينة، تقع هذه المنطقة في الجزء الجنوبي الغربي من المدينة، وتضم في غالبيتها صناعات ثقيلة، اذ تم تحديد موقعها لتكون بعيدة عن المناطق السكنية المقترحة وذلك للحد من الاثر البيئي، هذا بالإضافة الى ان المنطقة محاطة بحزام اخضر من شأنه ان يعزز من عزل المنطقة الصناعية المقترحة وفصلها عن المناطق السكنية، وقد تم ربط هذه المنطقة بشبكة الشوارع الرئيسية المقترحة للمدينة.

رابعاً: الاستعمالات النقل:

للنقل أهمية كبرى في تطور المدن وتوسعها كما يؤثر في شكلها واستعمالات الارض داخلها ومن حولها كما توجد علاقة بين التخطيط المستقبلي لطرق النقل والخطة العامة للمدينة وتطورها وله علاقة طردية مع توسع مساحة المدينة [١٣]، فتتباين المساحات التي يشغلها هذا الاستعمال من مدينة الى أخرى متأثرة بعدة عوامل أهمها حجم المدينة والتطور الاقتصادي والتكنلوجي فقد بلغت نسبة ما يشغله هذا لاستعمال في مدينة الرمادي (٢٥٣٧.٥) هكتار و بنسبة (١٦.٧٪) من مجموع المساحة الكلية للمدينة، ويبلغ المقترح منها (١٣٢٢.٩) هكتار وبنسبة (٨.٩٪) من مجموع مساحة الاستعمالات المقترحة للمدينة، وبلغ المشيد منها (١٢١١.٦) هكتار و بنسبة (٢٣.١٪) من مجموع مساحة الاستعمالات المشيدة للمدينة، بينما بلغ مجموع اطوالها (٦٨٦.٩ كم) في الخريطة (٣).

خريطة (٣) أنماط الشوارع لمدينة الرمادي لعام ٢٠٢٠

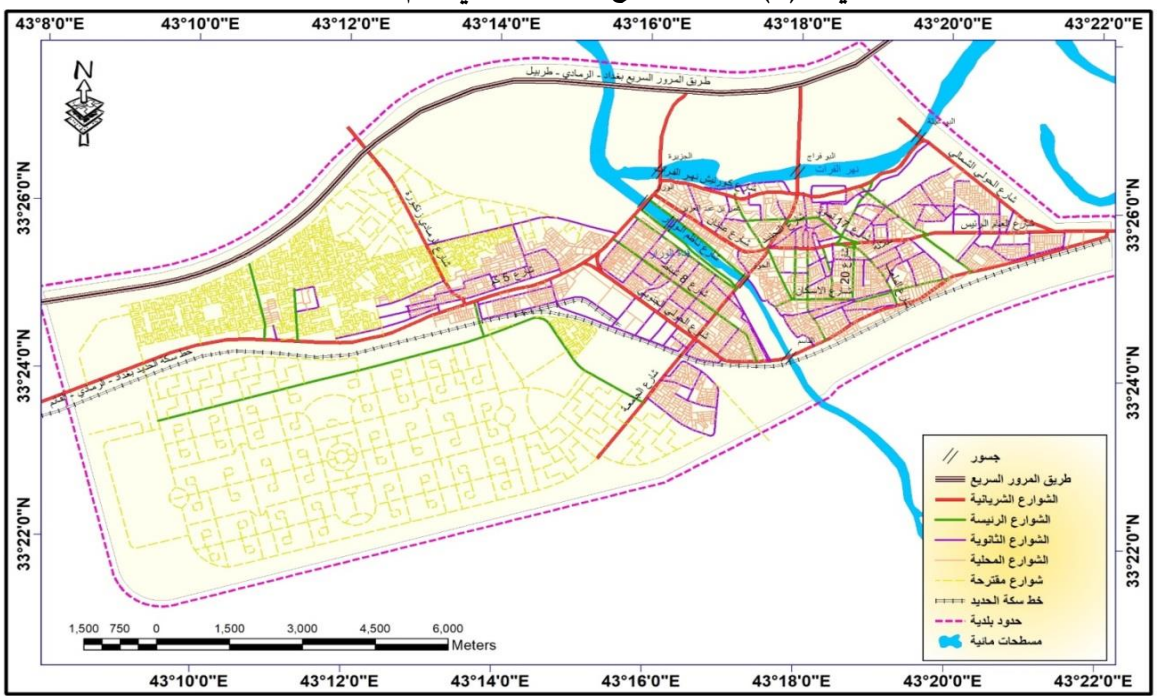

المصدر:

١. جمهورية العراق، وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة، مديرية التخطيط العمراني، استراتيجية تطوير وتحديث مدينة الرمادي التصميم الأساس لها لسنة ٢٠٣٣، رقم (٦٣٢٧)، لسنة ٢٠١٢، مقياس (١:٢٥٠٠٠).

٢. مرئية فضائية لمنطقة الدراسة، للقمر الصناعي (WorldView-3)، دقة (٣٠) سم، امتداد (JPEJ)، الولايات المتحدة، لسنة ٢٠١٧.

التي تصنف مورفولوجيا الى ما يأتي:

١. **الشوارع الشريانية:** من اهم هذه الشوارع هي الشارع الحولي الشمالي، والحولي الجنوبي، وشارع اربعين وشارع.

٢. **الشوارع الرئيسية:** من اهم هذه الشوارع الشارع العام (احمد ياسين، شارع الحرية ١٢ تموز شارع المحيط.

٣. **الشوارع الثانوية:** ومن اهمها شارع عمر بن الخطاب، الرازي، الشهباء، ميسلون، القطانة.

٤. **الشوارع المحلية:** تعمل هذه الشوارع على خلق نوع من التكامل الوظيفي للأنشطة الاقتصادية في المدينة، وتمثل هذه الشوارع نهايات شبكة الشوارع بوصفها الشبكة التوزيعية المجمعة بين المحلات السكنية، وامتدادها الى الوحدات السكنية بشكل مباشر. وعادة ما تكون بمحرمات عرضها (١٣-٢٣م).

خامساً: استعمالات الارض الخدمية:

تعد الخدمات المجتمعية ضرورة في المدينة فمن خلالها يمكن تحديد نوعية الحياة الحضرية، وتتمثل هذه الاستعمالات في منشأة الخدمات الادارية والتعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية الاخرى. فقد شغلت مساحة قدرها (١٤٧١.٣) هكتار وبنسبة (٩.٨٪) من مجموع المساحة الكلية للمدينة، وبلغ مساحة المشيد منها (٥٠٦.٨) هكتار وبنسبة (٩.٨٪) من مجموع الاستعمالات المشيدة للمدينة، بينما بلغ مساحة المقترح منها (٩٧٤.٥) هكتار وبنسبة (١٣.٩٪) من مجموع

الاستعمالات المقترحة للمدينة، ويتأثر توزيع هذه الخدمات بعدة عوامل منها حجم المدينة وتركيب السكان ونوع الخدمات المقدمة وتمثلت هذه الاستعمالات بما يأتي:

أولاً: الخدمات التعليمية:

شغلت مساحة مقدارها (٤٥٣.٧) هكتار وبنسبة (٣٪) من مجموع المساحة الكلية للمدينة، بينما بلغ مساحة المشيدة منها (٣٢١.٣) هكتار لتصل الى بنسبة (٦.١٪) من مجموع مساحة الاستعمالات المشيدة للمدينة، في حين بلغ المقترح منها (١٣٢.٤) هكتار وبنسبة (١.٩٪) من مجموع الاستعمالات المقترحة للمدينة، وتتمثل الخدمات التعليمية بتأسيسها (١٩٨٧) بجامعة الانبار بكليتي التربية والتربية للبنات، الى ان وصل عدد كلياتها الى (١٥) كلية في المدينة وبلغ عدد طلابها (٢١٦٦٠) طالب [١٤]، من جميع أقضية المحافظة، تبعها افتتاح ثلاث كليات اهلية هما كلية المعارف الجامعة، وفرع لكلية الامام الاعظم وكلية الهدى الجامعة في المدينة ولقد كان لتوسع المدينة دور بارز في ظهور المدارس الثانوية والمهنية، وتزايد اعداد المدارس الابتدائية ورياض الأطفال، بالإضافة الى المدارس الاهلية في المدينة، وقد بلغ عدد المؤسسات التعليمية (١٩٥) مؤسسة. اما عدد طلبتها فقد بلغ (٤٢٦٨٥) طالباً [١٥] تقدم خدماتها كل ابناء مدينة الرمادي والمدن الاخرى بالمحافظة. وبعد تطبيق المعيار السكاني على واقع مدينة الرمادي نجد هناك زيادة في عدد المدارس الثانوية، إذ من المقرر أن يبلغ عدد المدارس (٤٣) مدرسة، بينما سجل الواقع (٥٧) مدرسة أي أن هناك ايجابية كمية في عدد المدارس، أما من الناحية النوعية فعلى العكس إذ سجلت حالة سلبية وذلك لأنها توزعت على (٢٨) بناية فقط وأن (١٥) بناية منها بحاجة إلى ترميم [١٦].

ثانياً: الخدمات الصحية:

احتلت الخدمات الصحية مساحة تقدر (٩٦.١) هكتار وبنسبة (٠.٦٪) من مجموع المساحة الكلية للمدينة وقد بلغ المشيد منها (١٨.٨) هكتار وبنسبة (٠.٤٪) من مجموع مساحة الاستعمالات المشيدة، بينما بلغ مساحة المقترح منها (٧٧.٣) هكتار وبنسبة (١.١٪) من مجموع الاستعمالات المقترحة للمدينة تمثلت المؤسسات الصحية بمستشفى الرمادي العام ومستشفى النسائية والاطفال، والمستشفى الجمهوري وكذلك وثلاث عشر مركزا صحياً موزعة على عموم المدينة، بالإضافة الى مستشفى الرازي الأهلي.

ثالثاً: الخدمات الدينية:

بلغت مساحتها (٢٤.٨) هكتار وبنسبة (٠.٢٪) من مجموع المساحة الكلية للمدينة وقد وصلت مساحة المشيدة منها (١٥) هكتار وبنسبة (٠.٣٪) من مجموع مساحة الاستعمالات المشيدة للمدينة بينما بلغ المقترح منها (٩.٨) هكتار وبنسبة (٠.١٪) من مجموع مساحة الاستعمالات المقترحة للمدينة وقد شملت الخدمات الدينية (٩٤) مسجداً موزعة على أرجاء المدينة.

رابعاً: مباني عامة:

استحوذت على مساحة قدرها (٩٠٦.٧) هكتار وبنسبة (٦٪) من مجموع المساحة الكلية للمدينة، بلغ مساحة المشيد منها (١٥١.٧) هكتار وبنسبة (٢.٩٪) من مجموع مساحة الاستعمالات المشيدة للمدينة، والمقترح (٧٥٥) هكتار وبنسبة (١٠.٨) من مجموع الاستعمالات المقترحة للمدينة.

المبحث الرابع: مشكلات المخطط الاساس لمدينة الرمادي:

أولاً: مشكلة السكن:

ادى النمو الحضري غير المخطط الى نقص الحاد في الإسكان وفق المتغيرات الحاصلة في الحالة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يتطلب إمكانات مادية الامر الذي جعل بعض الاسر دون سكن المستقبل لها. فتم التجاوز على البساتين ببناء وحدات سكنية او بمختلف الاستعمالات الاخرى، ومن الجدول (٣) بلغ مجموع مساحتها الكلية (١٢٩.٤) هكتار وبنسبة (١٦.٩٨٪)، اما السكن المفرز فقد بلغ (٨٢.٥) هكتار وبنسبة (١٠.٨٢٪) من مجموع مساحات التجاوز في المدنية. وتبين خريطة (٤)، مشكلة العجز السكني في مدينة الرمادي.

جدول (٣) مساحات التجاوز حسب نوع الاستعمالات في مدينة الرمادي لعام ٢٠٢٠

ت	نوع الاستعمال	مساحة هكتار	النسبة %
١	بساتين يتخللها سكن	١٢٩.٤	١٦.٩٨
٢	سكن مفرز	٨٢.٥	١٠.٨٢
٣	مساحة استثمارية	٢١٨.٩	٢٨.٧٢
٤	مناطق خضراء (مولدات)	١٦.٦	٢.١٧
٥	مناطق خضراء	١٧٥.٢	٢٣.٠٠
٦	مناطق ترفيهية	١٩.٢	٢.١٥
٧	مباني عامة	٨٥.٧	١١.٢٤
٨	مباني تعليمية	١٣.٤	١.٨٠
٩	محرمات سكك حديد	٢١.١	٢.٧٦
المجموع		٧٦٢	١٠٠٪

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج (Arc, GLS)

ومن العوامل التي ساهمت في تضخم مشكلة السكن في المناطق الحضرية:

١. الهجرة من الريف الى المدينة.
٢. هدم البيوت الأيلة للسقوط.
٣. التباين بين دخول المواطنين بين اثمان البيوت التي تمتلك المعايير الصحية المناسبة.
٤. عدم وجود سياسة سكانية مناسبة.
٥. التقدم البطيء في تشديد الوحدات السكنية.

خريطة (٤) التوزيع المساحي للتجاوزات حسب الاستعمال في مدينة الرمادي لعام ٢٠٢٠

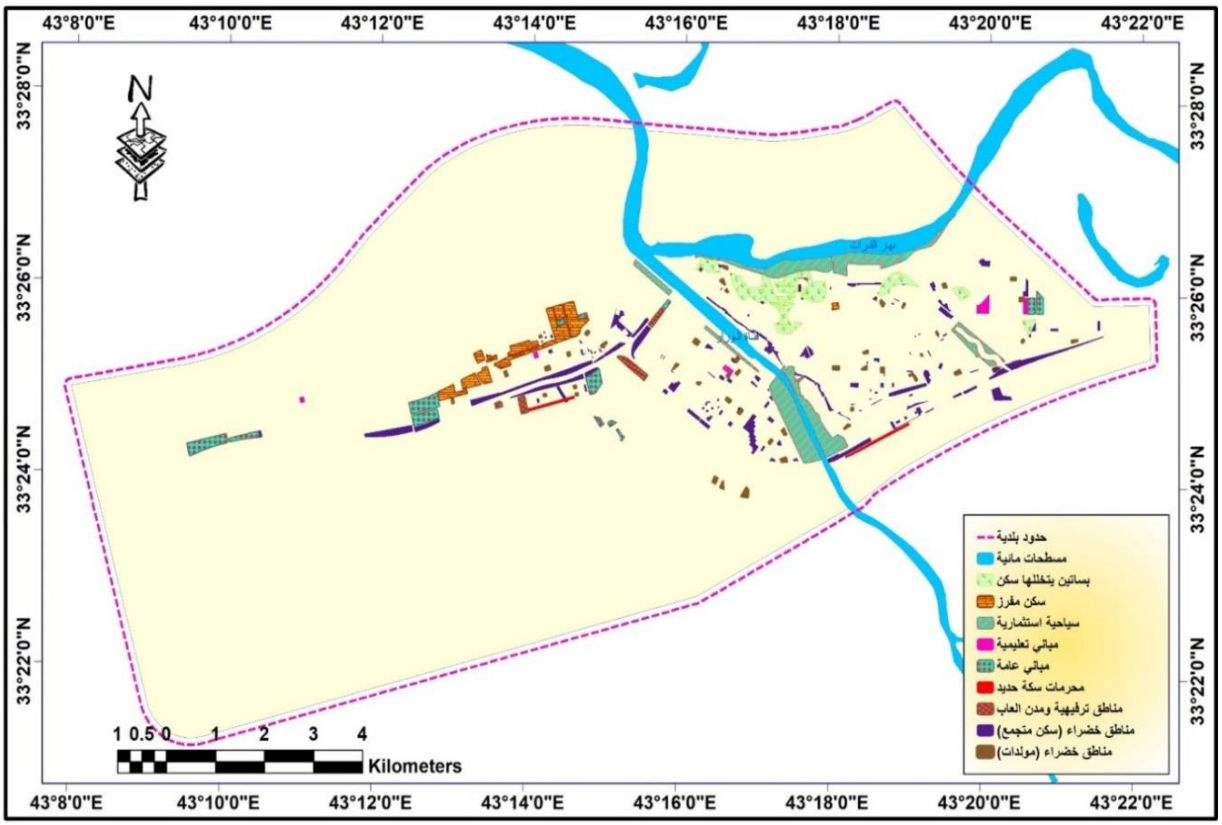

المصدر: بالاعتماد على: جمهورية العراق وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة، مديرية التخطيط العمراني، استراتيجية تطوير وتحديث مدينة الرمادي والتصميم الأساس لها لعام٢٠٣٣، رقم (٦٣٢٧)، لعام ٢٠١٢، مقياس (١:٢٥٠٠٠)

ثانياً: مشكلة الخدمات:

تعاني الدول ولاسيما النامية منها من مشكلات بيئية حسب النمو الحضري الناجم من الهجرة من الريف الى المدينة او من المدن الأخرى، مما خلق ظروف ضاغطة على المؤسسات الخاصة بالخدمات التي تقدمها ومن ثم تدهور نوعيتها. بلغ مجموع التجاوزات للمباني العامة (٨٥،٧) هكتار وبنسبة (١١.٢٤٪)، اما التجاوزات على المباني التعليمية بلغ مجموع تجاوزها (١٣.٤) هكتار وبنسبة (١.٨٠٪) من مجموع التجاوزات في المدينة، تمثلت جميعها ببناء وحدات سكنيه، **اما** محرمات سكة الحديد بلغ مساحة التجاوز لهذه المحرمات (٢١.١) هكتار وبنسبه (٢.٧٦٪) من مجموع التجاوزات تمثلت هذه التجاوزات ببناء وحدات سكنية امتدت على شكل شريط بمحاذاة السكة.

ثالثاً: مشكلة المناطق الخضراء:

يعد التلوث البيئي من أخطر المشكلات البيئية التي تعاني منها المدن، فالتلوث البيئي يقصد بها التغيرات في خصائص الوسط البيئي او ايجاد ظروف جيدة مفيدة او ضارة بفضل نشاط او مجموعة انشطة محدودة تبعاً لاختلاف النشاط ومقياسها وموقعها ومن القضايا التي تؤثر على الانسان تلوث سواء كان تلوث الهواء المحيط به او التلوث الضوضائي او تلوث في النفايات (القمامة)، ويقسم التلوث في مدينة الرمادي الى نوعين:

أولاً: المولدات الكهربائية:

والتي تشمل التلوث الهوائي والضوضائي.

ثانياً: تلوث النفايات (القمامة):

وتشمل النفايات السائلة والصلبة والنفايات العضوية والغير عضوية.

ثالثاً: مشكلة التلوث البيئي:

تعد المناطق الخضراء من العوامل المؤثرة في المناخ المحلي للمدينة أذ تؤثر في عناصره من درجة حرارة ورطوبة وسرعة الرياح سواء الهواء الملامس للسطوح الخضراء أو المجاور لها وتزداد اهمية هذا الاستعمال في المناطق الواقعة ضمن الاقاليم المناخية الحارة الجافة أذ تعمل على تقليل درجات الحرارة من خلال ما تحتاجه الاشجار من الاشعاع الشمس أو من خلال عملية التبخر والنتح وقد أشارت أحدى الدراسات أن الاشجار المزروعة بالقرب من المباني تخفض من تكاليف التبريد داخل المسكن بمعدل تراوح بين (١٠٪ – ٢٠٪)، بلغ مجموع التجاوزات على هذا استعمال (١٧٥.٢) هكتار وبنسبة (٢٣.٠٠٪) من مجموع مساحة التجاوز، تمثلت هذه التجاوزات في معظمها ببناء وحدات سكنية فضلا عن الانشطة الاخرى المقامة على مثل هذه الاراضي كالتجارية والصناعية او وضع مولدات فقد بلغ مجموع تجاوزها (١٦.٦) هكتار بنسبة (٢.١٧٪) وقد انتشرت هذه التجاوزات في معظم احياء المدينة وذلك بسبب اهمالها او عدم انشائها وتركها اراضي خالية من السهولة التجاوز عليها. اما المناطق الترفيهية فقد بلغ مجموع تجاوز عليها (١٩.٢) هكتار بنسبة (٢.١٥٪)، تمثلت هذه التجاوزات في معظمها على الاراضي المخصصة لمساحات الالعاب الرياضية وكذلك على المناطق (الكورنيشات) والكازينوهات والمطاعم. اما التجاوز على مناطق السياحة الاستثمارية، تتمثل هذه المناطق على الضفة اليمنى لنهر الفرات وكذلك ضفتي قناة الورار بلغ مجموع تجاوزها (٢١٨.٩) هكتار وبنسبة (٢٨.٧٢٪) من مجموع التجاوزات في المدينة، استغلت هذه الاراضي بمختلف الانشطة سواء كان ذلك ببناء وحدات سكنية او تجارية وصناعية.

الاستنتاجات:

١. احتلت مساحة الاستعمال السكني لجميع المخططات الاساسية النسبة الاكبر بين استعمالات الارض على حساب بقية الاستعمالات وخاصة الاراضي الخضراء والترفيهية.

٢. عجز الادارة الحضرية عن تنفيذ المخططات الاساسية في مواجهة تطور المشكلات التخطيطية التي تواجه المخطط الاساس (التجاوزات).

٣. ان ظاهرة التجاوزات السكنية على الاراضي الزراعية والبساتين في المدينة، ليست بالحديثة، وانما تعود لعهود سابقة نتيجة طبيعة ملكيتها، فضلا عن موقعها من مركز المدينة وانخفاض المردود المالي لها مما ادى الى تقسيمها وبيعها على شكل قطع سكنية والتجاوز على الاستعمال المخصص لها، أسهم في تغير معايير تخطيط المدينة من جهة، وزيادة الاختلال في بنية مدينة الرمادي من جهة اخرى.

٤. تغير النسب المساحية لاستعمالات الأرض داخل المدينة، في نوع وتوزيع استعمالات الارض عن الذي كان مقرر لها في المخطط الأساس للمدينة بفعل التجاوزات، بالتالي أثر بشكل مباشر على كفاءة اداء وظائف المدينة المخصصة لها.

التوصيات:

١. تفعيل دور البلدية كشخصية اعتبارية، وتعزيز دورها الرقابي والتنفيذي لإزالة التجاوزات وتحميلها مسؤولية الحفاظ على املاك الدولة.

٢. تحديد طريقة للتعامل مع المتجاوزين وفق تسلسل زمني محدد لحل مشكلتهم، عن طريق اعادة صياغة القوانين والقرارات بما يتلاءم مع طبيعة وحجم المشكلة يتم بموجبة إيقاف التجاوزات.

٣. ايجاد وسائل مناسبة تمنع او تحد من ظاهرة بناء التجاوز في المدينة، من خلال تشكيل لجان لإزالة التعديات في حينها على ان تكون هذه الجان مدعومة من قبل الأجهزة الامنية والقضاء.

٤. تحديد اسلوب عمل لمواجهة المشكلة من خلال خطة استراتيجية شاملة، والتي يمكن من خلالها توجيه السياسات المستقبلية للحد وتقلل حجم الاضرار الناتجة عن التجاوزات.

٥. تنفيذ مراحل التوسع وعدم التباطؤ في تنفيذها التي جاء بها المخطط الاساس للمدينة كل حسب مرحلته لان ذلك سيشجع البعض على التجاوز على الارض المخططة لها مادامت فارغة بدون مشيدات فعليه عليها.

٦. الحد من ظاهرة الهجرة وتطوير الخدمات في هذه المناطق لا سيما الصحية والتعليمية فضلا عن خدمات البنى التحتية كالكهرباء والماء الصالح للشرب، بأنشاء مجمعات سكنية متكاملة مما تخفف الضغط على المدينة.

الهوامش:

(١) الاسدي، صلاح هاشم زغير، التوسع المسامي لمدينة البصرة (١٩٤٣-٢٠٠٣) اطروحة دكتوراه، كلّة الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٥.

(٢) حيدر عبد الرزاق كمونه، دور جهازي الشرطة والبلدية في منع التجاوزات على التصاميم الأساسية للمدينة العراقية، مجلة قوى الأمن الداخلي، العدد ٤٩ – ٥٠. ١٩٨٣، بغداد، ص٤٠.

(٣) الأشعب، خالص حسين، المقومات الضرورية للتصميم الاساس، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، مجلد (١١)، مطبعة الحوادث، بغداد، ١٩٨٠ ص١٤٠.

(٤) الجميلي، رياض كاظم سلمان، مراحل وضع التصاميم الاساسية لمدينة كربلاء، مقال منشور على شبكة الانترنيت.

(٥) الجبوري، نعمان حسين عطية، تخطيط المدن، محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا، قسم الجغرافية، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٤.

(٦) القطب، اسحاق يعقوب، اتجاهات التحضر في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص٦٨.

(٧) الحديدي، محمد، مسائل في الجغرافية الحضرية، جامعة تونس الاولى للآداب والفنون والعلوم الانسانية، ١٩٩٦، ص ٤٧.

(٨) صباح فاضل الرحماني، التغير السكاني وكفاءة الخدمات المجتمعية في المدن العربية، مجلة شؤون اجتماعية، العدد (٣-٤)، بيت الحكمة، ٢٠٠٠، ص٧٦.

(٩) التكريتي، اياد محمد صالح، تخطيط الإسكان العمودي بمدينة بغداد في ضوء المتطلبات الاجتماعية، رسالة ماجستير (غ. م). مقدمة الى مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، ١٩٢٢، ص٢٢.

(١٠) جمهورية العراق، وزارة البلديات والاشغال العامة، المديرية العامة للتخطيط العمراني، استراتيجية تطوير مدينة الرمادي وتحديث المخطط الاساس لها ٢٠١٣ ص ٨١.

(١١) الحديثي، حسن محمود، الموقع الجغرافية للنشاط الصناعي، مجلة كلية الآداب، العدد (٤٠)، ١٩٩٥ ص١٣.

(١٢) السعدي، عباس فاضل، جغرافية السكان، الجزء الأول، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٩١.

(١٣) صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري، دار الباروني، عمان، ٢٠٠٩، ص١١.

(١٤) خالص حسني الاشعب وصباح محمود، مورفولوجية المدينة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٣، ص٢٣١.

(١٥) جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الانبار، شؤون الطلبة، قسم التسجيل، بيانات (غير منشورة)، ٢٠١٩.

(١٦) العاني، براء كامل عبد الرزاق، التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية لمدينة الرمادي، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص٢٣٤.

المصادر

١- التكريتي، اياد محمد صالح، تخطيط الإسكان العمودي بمدينة بغداد في ضوء المتطلبات الاجتماعية، رسالة ماجستير (غ. م). مقدمة الى مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، ١٩٢٢.

٢- الحديثي، حسن محمود، الموقع الجغرافية للنشاط الصناعي، مجلة كلية الآداب، العدد (٤٠)، ١٩٩٥.

٣- الحديدي، محمد، مسائل في الجغرافية الحضرية، جامعة تونس الاولى للآداب والفنون والعلوم الانسانية، ١٩٩٦.

٤- الجبوري، نعمان حسين عطية، تخطيط المدن، محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا، قسم الجغرافية، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٤.

٥- ال الجميلي، رياض كاظم سلمان، مراحل وضع التصاميم الاساسية لمدينة كربلاء، مقال منشور على شبكة الانترنيت.

٦- السعدي، عباس فاضل، جغرافية السكان، الجزء الأول، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٩١.

٧- القطب، اسحاق يعقوب، اتجاهات التحضر في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص٦٨.

٨- الاسدي، صلاح هاشم زغير، التوسع المسامي لمدينة البصرة (١٩٤٣-٣٠٠٣) اطروحة دكتوراه، كلّة الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٥.

٩- الأشعب، خالص حسين، المقومات الضرورية للتصميم الاساس، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، مجلد (١١)، مطبعة الحوادث، بغداد، ١٩٨٠ ص١٤٠.

١٠- حيدر عبد الرزاق كمونه، دور جهازي الشرطة والبلدية في منع التجاوزات على التصاميم الأساسية للمدينة العراقية، مجلة قوى الأمن الداخلي، العدد ٤٩ – ٥٠. ١٩٨٣، بغداد، ص٤٠.

١١- صباح فاضل الرحماني، التغير السكاني وكفاءة الخدمات المجتمعية في المدن العربية، مجلة شؤون اجتماعية، العدد (٣-٤)، بيت الحكمة، ٢٠٠٠، ص٧٦.

١٢- خالص حسني الاشعب وصباح محمود، مورفولوجية المدينة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٣، ص٢٣١.

١٣- صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري، دار الباروني، عمان، ٢٠٠٩، ص١١.

١٤- جمهورية العراق، وزارة البلديات والاشغال العامة، المديرية العامة للتخطيط العمراني، استراتيجية تطوير مدينة الرمادي وتحديث المخطط الاساس لها ٢٠١٣.

١٥- جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الانبار، شؤون الطلبة، قسم التسجيل، بيانات (غير منشورة)، ٢٠١٩.

١٦- جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة لتربية الانبار، قسم التخطيط، شعبة الإحصاء، بيانات المدارس لعام ٢٠١٨.

Resources

1- Al-Tikriti, Iyad Muhammad Salih, Vertical Housing Planning in Baghdad City in Light of Social Requirements, Master Thesis (G.M.). Introduction to the Center for Urban and Regional Planning for Postgraduate Studies, University of Baghdad, 1922.
2- Al-Hadithi, Hassan Mahmoud, Geographical Location of Industrial Activity, Journal of the College of Arts, Issue (40), 1995.
3- Al-Hadidi, Muhammad, Issues in Urban Geography, Tunis First University of Arts, Arts and Human Sciences, 1996.
4- Al-Jubouri, Numan Hussein Attia, City Planning, Lectures given to Postgraduate Students, Department of Geography, College of Education, University of Tikrit, 2004.
5- Al-Jumaili, Riyadh Kazem Salman, Stages of Basic Design Development for the City of Karbala, an article published on the Internet.
6- Al-Saadi, Abbas Fadel, Population Geography, Part 1, Dar Al Kutub for Printing and Publishing, Baghdad, 2002, p. 291.
7- Al-Qutb, Ishaq Yaqoub, Trends of Urbanization in the Arab Nation, Institute for Arab Research and Studies, Cairo, 1978, p.68.
8- Al-Asadi, Salah Hashem Zughair, The Porous Expansion of the City of Basra (1943-3003), PhD thesis, Faculty of Arts, University of Basra, 2005.
9- Al-Ash'ab, Khalis Hussein, The Essential Constituents for the Basic Design, Journal of the Iraqi Geographical Society, Vol. 11, Al-Hawadith Press, Baghdad, 1980, p. 140.
10- Haydar Abdul Razzaq Kamouneh, The Role of the Police and Municipalities in Preventing Violations of the Basic Designs of the Iraqi City, Internal Security Forces Magazine, Issue 49-50. 1983, Baghdad, p. 40.
11- Sabah Fadel Al-Rahmani, Population Change and Efficiency of Community Services in Arab Cities, Journal of Social Affairs, Issue (3-4), House of Wisdom, 2000, p. 76.
12- Khalis Hosni Al-Ash'ab and Sabah Mahmoud, Morphology of Baghdad, College of Arts, 1983, p. 231.
13- Sabri Faris Al-Hiti, Urban Planning, Dar Al-Baroni, Amman, 2009, p.11.
14- Republic of Iraq, Ministry of Municipalities and Public Works, General Directorate of Urban Planning, Ramadi City Development Strategy and 2013 Master Plan Update.
15- Republic of Iraq, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Anbar University, Student Affairs, Registration Department, (unpublished) data, 2019.
16- Republic of Iraq, Ministry of Education, General Directorate of Anbar Education, Planning Department, Statistics Division, School Data for 2018.